

ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الكويتية

مبارك ناصر الشبكاك الرشيدى^١، حسنين السيد طه^٢، محمد فتحي محمد عزازي^٣

(١) باحث دراسات عليا بمعهد الدراسات العليا - جامعة مدينة السادات.

(٢) كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

(٣) معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة السادات

المقدمة

كانت النتيجة المنطقية لحدوث حالات الانهيارات المالية والإخفاقات التي حدثت أن سارعت كثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية في العديد من الدول بوضع مجموعة من القوانين والضوابط والأعراف والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية المعلنه، التي يحتاج إليها مستخدموها وخاصة المستثمرون المتعاملون في سوق الأوراق المالية. وقد سميت مجموعة الضوابط والمبادئ بحوكمة الشركات، ويعد وجود لجان التدقيق المستقلة في الهيكل التنظيمي بالشركات إحدى ركائز الحوكمة الرئيسية فيها. وحتى تتمكن مجالس الإدارة أن تفي بمسؤولياتها الإشرافية والرقابية بشكل فعال يجب أن يكون لها القدرة على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة، وهذا يتطلب أن تكون هياكل مجالس الإدارة مكونة من مزيج من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين. وتعتبر لجنة التدقيق إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها له، وهي تمثل حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وكذلك بين المدققين الداخليين والخارجيين ومجلس الإدارة، وتعد لجان التدقيق من ركائز الحوكمة في الشركات، وهي تمثل الأداة التي يمكن من خلالها التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة. وتتكون لجنة التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يجب أن يتوافر لديهم الخبرة في الشؤون المالية والمحاسبية، والدراية بطبيعة نشاط الشركة. وقد اسند للجان التدقيق العديد من المهام والواجبات ويأمل منها أن تقدم خدمات نوعية في مهامها، بحيث يكون لها دور في تحسين نظم الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المدقق الخارجي، وتعزيز مصداقية القوائم المالية، مما يعيد الثقة والطمأنينة للأطراف ذوي العلاقة في الشركة.

مشكلة البحث :

بسبب تزايد الاهتمام العالمي بوجود لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة، وتسهيل الضوء على فعاليتها ودورها في الرقابة والإشراف، وحتى تقوم اللجان بالمهام والواجبات المناطة بها بشكل فعال، كان لازماً أن تراعي مجالس الإدارة مجموعة من الضوابط عند تشكيلها واختيار أعضائها لضمان كفاءتها واستقلاليتها، وأن يستند عملها على دليل مكتوب. لذلك جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

- (١) ما هو واقع استخدام الشركات الكويتية المساهمة المدرجة في بورصة الكويت للجان التدقيق؟
- (٢) هل تلتزم مجالس الإدارة في الشركات الكويتية المساهمة المدرجة في بورصة الكويت بضوابط تشكيل لجان التدقيق بما يعزز الحاكمية المؤسسية؟

أهداف البحث

تتمثل الأهداف الرئيسية للبحث فيما يلي:

- (١) التعرف على واقع استخدام الشركات الكويتية المساهمة المدرجة في بورصة الكويت للجان التدقيق .
- (٢) تحديد مدى التزام مجالس الإدارة في الشركات الكويتية المساهمة المدرجة في بورصة الكويت بضوابط تشكيل لجان التدقيق بما يعزز الحاكمية المؤسسية.

فروض البحث

يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى اختبار الفروض التالية :

(١) لا تهتم مجالس الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية بوجود ضوابط تشكيل اللجان التدقيق لتعزيز الحاكمية المؤسسية.

(٢) لا تهتم مجالس الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية بوجود آليات عمل للجان التدقيق لتعزيز الحاكمية المؤسسية .

منهجية البحث

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية إلى اعتمدها الباحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تشخيص الحالة كما هي في الواقع، وذلك بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة والناجئة من دراسة وتقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الكويتية المساهمة لتعزيز الحوكمة المؤسسية .

وتكون مجتمع الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، أما وحدة التحليل التي تم الاعتماد عليه في تعبئة الاستبيانات فتتكون من جميع مدققي الحسابات العاملين في هذه المكاتب والبالغ عددها (٥٠) مكتب تدقيق مرخص ومزاوول للمهنة ومسجل في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، (دليل مراقبي الحسابات، ٢٠١٧)، والذين يمارسون أعمال التدقيق على الشركات المساهمة الكويتية، حيث تم اختيار عينة قسدية من مدققي الحسابات في هذه المكاتب، والبالغ عددهم حوالي (١٢٠٠) مدققاً ونسبة (٢٥%) تقريباً من المجتمع الأصلي للدراسة، وحسب جدول تحديد العينة لـ (Sekaran, 2010)

الإطار النظري للبحث

يُعد نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها الشركة في مواجهة المخاطر والحد منها، إذ يشكل تطبيق هذا النظام بكفاءة وفاعلية من قبل الإدارة والأفراد حماية للشركة من المخاطر التي قد تواجهها، ويقلل من احتمالية تعرضها للمخاطر إلى أقل حد ممكن، كما يعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة حجر الأساس الذي ينطلق منه المراقب، وهو بمثابة نقطة الارتكاز له عند أعداده لبرنامج الرقابة وتحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام الرقابة قوياً وفعالاً وتماماً كلما أدى إلى نتائج أفضل (الكفراوي، ٢٠١٠).

وتهتم الرقابة الداخلية بمتابعة الخطط عند تنفيذها خطوة بخطوة، وذلك بهدف التعرف على الأخطاء والانحرافات والعثرات التي قد تقع بها الإدارة، والعمل على التغلب عليها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل أن يستفحل خطرهما، مما يضمن سلامة المركز المالي للمؤسسات العامة ويؤدي إلى تحقيق التوازن والمحافظة على المركز المالي، وقد أصدرت لجنة المؤسسات الداعمة (Committee Of Sponsoring Organization) (COSO) تعريفاً للرقابة الداخلية على: " إنها عمليات تتجز من قبل مجلس إدارة الوحدة وهي صممت لتوفير التأكيد المعقول في ما يتعلق بانجاز الأهداف الآتية والتي حددتها اللجنة في تقريرها وهي: (الفاعلية والكفاءة بالعمليات التشغيلية، إمكانية الاعتماد على التقارير المالية، الالتزام بالقوانين والمعايير" (زويلف والقريوتي، ٢٠٠٨).

ويعد قانون (SOX) (Sarbanes - Oxley) والذي صدر في ٢٠٠٢ من قبل الكونغرس الأمريكي من العلامات الهامة في تاريخ المحاسبة في القرن الحادي والعشرين والذي صدر بعد الأزمة المالية الكبيرة التي مرت بها عدد من الشركات، وقد وضع القانون أساساً جديدة في التعامل الحكومي مع مهنة المحاسبة والتدقيق ومجلس إدارة الشركات فقد حدد بشكل واضح واجبات ومسؤوليات الأطراف ذات العلاقة، فقد حدد مسؤولية الإدارة المباشرة عن توثيق وتصميم وتقويم وتشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فضلاً عن تقديم تقرير سنوي عن مدى كفاءة الرقابة الداخلية وان يصادق على تلك الإجراءات من قبل مدقق ويهدف إلى: (الركابي، ٢٠٠٨)

منع التزوير بالقوائم المالية. تقديم تقارير مالية أكثر شفافية . توفير حماية للمستثمرين.
تعزيز الرقابة الداخلية في الشركات العامة وفق إطار COSO.

معاينة المسؤولين من أعضاء مجلس الإدارة على التزوير الذي يرتكبونه.

ويعرف الباحث الرقابة الداخلية على أنها كافة العمليات والأنشطة والسياسات والإجراءات والخطط التي تقوم بها الإدارة والموظفون أثناء أدائهم لمهامهم، ويتم تصميمها بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن أهداف المنظمة يتم تحقيقها من خلال تنفيذ العمليات التشغيلية والمالية بكفاءة وبشكل نظامي وأخلاقي واقتصادي وفعال ومؤثر، واستيفاء التزامات محاسبة المسؤوليات، والالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، وتقادي خسارة الأصول.

ويشير (الأدغم، ٢٠٠٤) إلى أن من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلي ضرورة احترام سياسات الشركة ومخططاتها وإجراءاتها وقوانينها، وذلك لتفادي الانحرافات الطارئة وأن الهدف من احترام تعليمات الإدارة هو تفادي الاتصال السيئ والخلط في المهام، ومن أجل التطبيق الأمثل للتعليمات والأوامر ينبغي توفير الشروط الآتية في الأمر نفسه:

- يجب أن تكون الأوامر والتعليمات واضحة ومفهومة.
- يجب أن يتم إبلاغ الأوامر والتعليمات إلى الجهات الأمرة بالتنفيذ.
- يجب توافر وسائل التنفيذ للأوامر والتعليمات.
- يجب أن تبلغ الأوامر والتعليمات إلى الموجه إليه.

كما تتضمن أهداف الرقابة الداخلية دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية والتي لا بد أن تستند إلى مبادئ أساسية تتمثل في ملائمة استعمالها وموضوعيتها عند اتخاذ القرارات الإدارية، أيضاً فالمعلومات التي تعطيها الشركة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه، حيث أنها تتعلق بأنشطتها ونتائجها (عبدالله، ٢٠٠٨)

وقد أعطى تقرير لجنة (COSO) أهمية كبيرة لبيئة الرقابة باعتبارها الأساس الذي تبنى عليه هيكل الرقابة الداخلية وتشمل العناصر التالية:

(١) الهيكل التنظيمي: يوفر الهيكل التنظيمي للجهة الرقابية الإطار الذي يتم من خلاله، تخطيط وتنفيذ ومراقبة ومراجعة أنشطتها لتحقيق الأهداف المرجوة، ولتحقيق هذا الهدف يجب اعتماد هيكل تنظيمي واضح، بحيث يغطي كافة احتياجات المنظمة وقادر على مواكبة التطورات المستقبلية، ومبين فيه الخطوط الرئيسية للصلاحيات والمسؤوليات (Whittington, 2009).

(٢) فلسفة الإدارة ونمط التشغيل: تمثل فلسفة الإدارة ونموذجها التشغيلي مؤشراً هاماً على مدى الاهتمام بإيجاد بيئة رقابية فعالة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نظرتها إلى ضرورة الدقة والعدالة في القوائم المالية، وكذلك اعتمادها على تطبيق الإجراءات والقرارات والتعاميم الصادرة من الجهة الرقابية ومن إدارة التوجيه والنظم (الصحن وآخرون، ٢٠٠٩)

(٣) تحديد وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات: ويتم ذلك بتحديد مدى تفويض الصلاحيات والمسؤوليات للأنشطة، والكيفية التي يتم بموجبها تجميع البيانات المناسبة لكل مستوى، من أجل إعداد التقارير الدقيقة والواضحة، وكذلك السياسات الخاصة بتنفيذ بنود الميزانية كما هو معتمد لها، دون الحاجة إلى طلب نقل مبالغ من بنود أخرى بسبب التجاوز في الصرف (Taylor, 2008).

(٤) سياسات وممارسات الأفراد والشئون الإدارية: وتتعلق هذه السياسات والممارسات بالموارد البشرية، مثل التعيين والتوجيه والتقييم وتقديم المشورة والترقية والتعويض والإجراءات التصحيحية، إذ أن كل منها يخضع لمعايير فالوظائف الشاغرة يجب أن تظهر الالتزام بتعيين الشخص المناسب في المكان المناسب (Ricchiute, 2008).

(٥) النزاهة والقيم الأخلاقية والاتجاهات للإدارة: وتتمثل في الأمانة والنزاهة والإخلاص في العمل، والحرص على الإنجاز من العناصر الأساسية لبيئة الرقابة، والتي تؤثر في سلوك الأفراد العاملين بالمنظمة، فالنزاهة والقيم الأخلاقية تساعدان على تقليل المخالفات والملاحظات داخل المنظمة (Whittington, 2009).

ويقع على عاتق إدارة المنظمة العمل على تصميم نظام الرقابة الداخلية المحكم والفعال، فهي المسؤولة عن وضع نظام للرقابة الداخلية وهي المسؤولة عن تحسينه وتطويره، وبدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية، فإن أي وحدة اقتصادية لا تستطيع القيام بعملياتها وأنشطتها بكفاءة وفعالية، لذا فإن على إدارة المنظمة أن لا تتخذ أي إجراء رقابي إلا بعد دراسة وتقدير للمنافع المتوقع الحصول عليها من تطبيقه وان على مدقق الحسابات أن

يدرس نظام الرقابة الداخلية للمنظمة ويبحث عن جوانب الضعف في نظام الرقابة الداخلية خاصة جوانب الضعف في تصميم نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه. وهناك عدة عوامل تسهم في ضعف نظام الرقابة الداخلية منها إدارية ومنها محاسبية، ولإدارة اتخاذ بعض الإجراءات التي تزيد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية وذلك عن طريق ما يأتي: (أدغم، ٢٠٠٤)

(١) تحسين السياسات والإجراءات: وذلك عن طريق تحسين التوثيق، تحديد خطوط الصلاحيات والمسؤوليات بشكل جيد، فصل الواجبات بشكل واضح ورفع كفاءة نظم المعلومات.

(٢) إجراءات مجلس الإدارة: إذ أنه بموجب قانون SOX الصادر عن الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٢ فإن مجلس الإدارة ملزم بتقديم تقرير سنوي وربما ربع سنوي عن مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وينبغي أن يكون هذا التقرير مقترن بمصادقة مراقب الحسابات، وتعد الإدارة هي المسؤولة المباشرة عن الضعف في نظام الرقابة الداخلية على القوائم المالية.

(٣) وضع إجراءات محددة لتعيين الموظفين الجدد: أي الذين يملكون مؤهلات علمية وخبرات عملية بالمستوى المطلوب وإحاقهم بدورات تدريبية في مجال الرقابة الداخلية وتدقيق نظم المعلومات.

الدراسة الميدانية واختبار الفروض

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أنه: لا ترتبط وظيفة التدقيق الداخلي بموقع مناسب في الهيكل التنظيمي في الشركات المساهمة الكويتية وذلك من وجهة نظر المدقق الخارجي.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One sample t. test) وتنص قاعدة القرار على أنه: " ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية". وبناءً على هذه القاعدة تم إجراء الاختبار وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (١) وعلى النحو الآتي:

الجدول (١)

نتائج اختبار (One sample test) للفرضية الأولى

عدد العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	الدلالة المعنوية	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
٢٤٥	3.708	.2951	196.662	١,٩٦	٠,٠٠٠	رفض

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) نتائج اختبار (T) (t. test)، إذ تشير إلى أن قيمة t المحسوبة بلغت (196.662)، في حين أن قيمتها الجدولية تبلغ (١,٩٦)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن " وظيفة التدقيق الداخلي ترتبط بموقع مناسب في الهيكل التنظيمي في الشركات المساهمة الكويتية وذلك من وجهة نظر المدقق الخارجي. وبناءً على قاعدة القرار الإحصائي أيضاً والتي تشير إلى أنه إذا الدلالة المعنوية Sig تساوي (٠,٠٠٠)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت الدلالة المعنوية Sig أقل من أو يساوي (٠,٠٥)، لذا ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل البديلة H_1 ، أي أن الشركات المساهمة الكويتية تتقيد بمعيار التدقيق الدولي رقم (٦١٠) بجعل وظيفة التدقيق الداخلي مرتبطة بموقع مناسب في الهيكل التنظيمي، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على أنه: أن النطاق الذي تشغله وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الكويتية لا يتناسب مع طبيعة المهام المكلفة بها وظيفة التدقيق الداخلي وذلك من وجهة نظر المدقق الخارجي.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One sample t. test) وتنص قاعدة القرار على أنه: " ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتهما

الجدولية". وبناءً على هذه القاعدة تم إجراء الاختبار وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (٢) وعلى النحو الآتي:

الجدول (٢)

نتائج اختبار (One sample test) للفرضية الثانية

عدد العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	الدلالة المعنوية	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
٢٤٥	3.720	.2767	210.475	١,٩٦	٠,٠٠٠	رفض

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) نتائج اختبار (T) (t. test)، إذ تشير إلى أن قيمة t المحسوبة بلغت (210.475)، في حين أن قيمتها الجدولية تبلغ (١,٩٦)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "النطاق الذي تشغله وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الكويتية يتناسب مع طبيعة المهام المكلفة بها وظيفة التدقيق الداخلي وذلك من وجهة نظر المدقق الخارجي. وبناءً على قاعدة القرار الإحصائي أيضاً والتي تشير إلى إنه إذا الدلالة المعنوية Sig تساوي (٠,٠٠٠)، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت الدلالة المعنوية Sig أقل من أو يساوي (٠,٠٥)، لذا ترفض الفرضية العدمية Ho1 وتقبل البديلة HI، أي أن الشركات المساهمة الكويتية تضع وظيفة التدقيق الداخلي في نطاق يتناسب مع طبيعة المهام المكلفة بها وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

النتائج والتوصيات

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي :

- يتم تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (610) الخاص بمراجعة عمل التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الكويتية.
 - ترتبط وظيفة التدقيق الداخلي بموقع مناسب في الهيكل التنظيمي في الشركات المساهمة الكويتية.
 - يتناسب النطاق الذي تشغله وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الكويتية مع طبيعة المهام المكلفة بها وظيفة التدقيق الداخلي.
 - يتمتع المدققون بالكفاءة المهنية اللازمة لأداء وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الكويتية.
 - يبذل المدققون العناية المهنية اللازمة عند أداء وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة الكويتية.
 - تبين أن وظيفة التدقيق الداخلي ترتبط بموقع مناسب في الهيكل التنظيمي في الشركات المساهمة الكويتية وبدرجة مرتفعة، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.
- وفي ضوء النتائج السابقة، تمكن الباحث من عرض مجموعة من التوصيات التي يمكن الاسترشاد بها في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وفيما يلي عرض لتلك التوصيات :
- ضرورة التركيز على أن تحتل وظيفة التدقيق الداخلي موقعاً مهماً في الهيكل التنظيمي للشركة.
 - ضرورة العمل على تطوير كفاءة المدقق المهنية وتحسينها من خلال عقد البرامج التدريبية وتشجيعه على مواكبة آخر المستجدات في مجال عمله.
 - التأكيد على أهمية تحرير المدقق الداخلي من أية مسؤوليات تنفيذية أخرى وأية محددات تضعها الإدارة وحرية اتصاله بالمدقق الخارجي.
 - ضرورة قيام المدقق الداخلي بالتخطيط الجيد لعملية التدقيق الداخلي ومراجعة نظام الشركة للتأكد من انسجامه مع السياسات والخطط والتزام الموظفين بها
 - تركيز المدقق الداخلي على فحص وتقويم فعالية وكفاءة استخدام موارد الشركة، كذلك فحص سياسات التوظيف التي تتبعها دائرة التدقيق الداخلي.
 - قيام الشركات المساهمة العامة بتعزيز قدرات المدقق الداخلي على التعامل مع الحاسوب

- العمل على تطوير آليات للإشراف بشكل مستمر على أداء وظيفة التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي على موظفيه في أثناء قيامهم بعملية التدقيق في الشركة
- إجراء دراسات مشابهة على قطاعات أخرى للتعرف على مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٦١٠) في الشركات العاملة في هذه القطاعات.
- ضرورة إلزام مجالس الإدارة في الشركات الكويتية إعلام الهيئة العمومية عن كيفية تشكيل لجان التدقيق .
- ضرورة تركيز مجالس إدارات الشركات عند اختيارها لأعضاء لجان التدقيق على كفاءاتهم وخبراتهم واستقلاليتهم .
- ضرورة أن تلزم هيئة الأوراق المالية الشركات أن يكون للجان التدقيق نظام مكتوب ، يبين إجراءات وآليات عملها، لتؤدي مهامها بكفاءة وفاعلية عالية.
- ضرورة إلزام الشركات الكويتية بتقديم تقرير حول فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية.
- ضرورة تعميم نتائج وتوصيات المؤتمرات العلمية المتخصصة في مجال الحوكمة المؤسسية ، إلى الجهات المعنية لمعالجة أوجه القصور في ممارساتها

المراجع

- دهمش، نعيم، وحجير، إسماعيل، الفرخ، عبد الرزاق، (٢٠٠٣). "لجان التدقيق : نشأتها، مهامها، مسؤولياتها، ودورها في تعزيز الإفصاح". بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين من ٢٤-٢٥ أيلول ٢٠٠٣ . عمان - الأردن.
- السقا، السيد احمد، وأبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٢). "مشاكل معاصرة في التدقيق". طنطا- جمهورية مصر العربية.
- السويطي، موسى سلامه (٢٠٠٦). "تطوير نموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان - الأردن .
- علي، عبد الوهاب نصير، وشحاته، السيد شحاته، (٢٠٠٧). "تدقيق الحسابات والحوكمة المؤسسية في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة". الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية - الإسكندرية .
- أدغم، داود محمد، (٢٠٠٤)، تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- أرينز، أ.ج. ولوبيك، ك. أ، (٢٠١٢)، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة الديسبي، محمد عبد القادر وحجاج، احمد حامد، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.
- أبو حجر، سامح رفعت، ورويحة، إيمان أحمد (٢٠١١)"دور المراجعة الداخلية كألية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر" بحث مقدم إلى: المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة، كلية التجارة - جامعة القاهرة، مصر.
- أبو سرعة، عبد السلام عبدالله (2010)، "التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر :جامعة الجزائر .
- جربوع يوسف محمد (٢٠٠٨)"مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جربوع، يوسف محمد، (٢٠١٣)، "أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"، الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.
- جمعة، أحمد حلمي، (٢٠١٣)، المدخل الحديث والشامل لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الخطيب، خالد، (٢٠١٠)، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

- دحدوح، حسين احمد، (٢٠٠٨)، دور لجنة المدققة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 24 العدد الأول.
- Bromilow, C.A. and Berlin, B.L. (2005). "Audit Committee Effectiveness". The Corporate Board. Vol. 26 issue 155. p 16-21.
- Chan, K.C. and Li.J. (2008). Audit Committee and Firm Value: "Evidence on Outside Top Executives as Expert –Independent Directors". Corporate Governance. Vol: 16, No. 1, PP. 16-31.
- Chen, J. Duh, R.R. and Shiue, F.N (2008). "The Effect of Audit Committee and Firm Value: Evidence from Foreign Registrants in the United State". Corporate Governance, Vol : 16, No. 1, PP. 16-31 .

ABSTRACT

kanat alnatijat almintaqiat lihuduth halat alainhiarat almaliat wal'iikhfaqat alty hadathat 'ana saraeat kthyr min almuasasat alduwaliat wabursat al'awraq almaliat walmunazamat almihniat fi aledyd min alduwal biwade majmueat min alqawanin waldawabit wal'aeraf wal'anzimat walmabadi al'akhlaqiat lilraqabat almaliat waghayr almaliat ealaa 'iidarat alsharikat , wdhk lihimayat almustathmirin wal'atraf dhat alealaqat min altalaeub almalii walfasad al'iidarii wataeziz althiqat walmisdaqiat fi almaelumat almhasbyt almuhtawat fi alqawayim almaliat almuelanat , alty yahtaj 'iilayha mustakhdimuha wakhasat almustathmirun almutaeamilun fi suq al'awraq almalia . waqad sumiyat majmueat aldawabit walmabadi bihawkimat alsharikat , wayueidu wujud lijan altadqiq almustaqilat fi alhaykal altanzimii bialsharikat 'ahda rakayiz alhawkamata alrayiysiat fiha . wahataa tatamakan majalis al'iidarat 'an tafi bimaswuwliatiha al'iishrafiat walriqabiat bishakl faeeal yjb 'an yakun laha alqudrat ealaa mumarasat alhukm almawdueii almustaqili ealaa shuuwn alsharikat , wahadhaan yatatalab 'an takun hayakil majalis al'iidarat mukawanatan min mazij min al'aeda' altanfidhiyyin waghayr altanfidhiyyin. watuetabar lajnat altadqiq 'ihda allijan alta yushakiluha majlis al'iidarat wataqadam taqariraha wanatayij 'aemalaha lah , wahaa tumathil halqat alwasl bayn al'iidarat altanfidhiat wamajlis al'iidarat , wakadhlik bayn almudaqiqin alddakhiliyyin walkharijiyyin wamajlis al'iidarati, watueadu lijan altadqiq min rakayiz alhawkamata fi alsharikati, wahi tumathil al'adat alty ymkn min khilaliha alta'akud min tatbiq qawaeid alhukmati. watatakawan lajnat altadqiq min al'aeda' ghyr altanfidhiyyin aladhin yjb 'an yatawafar ladayhim alkhibrat fi alshuwuwn almaliat walmuhasibiat , waldirayat bitabieat nashat alsharikat. waqad asnad liljan altadqiq aledyd min almahami walwajibat wayamal minha 'an tuqadam khadamat naweiatan fi mahamiha , bihayth yakun laha dawr fi fi tahsin nazam alraqabat aldaakhiliati, wadaem aistiqlaliat almudaqiq alkharijii, wataeziz misdaqiat alqawayim almaliati, mimaa yueid althiqat waltum'aninat lil'atraf dhwyi alealaqat fi alsharikat.